

دور المدرس في التنشئة الاجتماعية والتربية على المواطنة

حميد أوكريم - أستاذ باحث
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين - الرباط
oubakrimhamid@gmail.com

ملخص: يعد المدرس، انطلاقاً من النصوص القانونية المؤطرة لوظيفته، المحرك والفاعل الأساس داخل الفضاء التربوي المؤهل لترسيخ القيم والسلوك المدني في نفوس الناشئة، وتربيتهم على حقوق الإنسان ومفاهيم دولة الحق والقانون، فيساهم بذلك في بناء الشخصية المغربية بمختلف مشاربها الثقافية ومختلف عقائدها الدينية وميولاتها الإيديولوجية. وحيث إن دور المدرس محوري في جعل المؤسسة التعليمية فضاءاً للتعلم والمواطنة، فإن من شأن تأهيله أن يساهم بشكل فعال في تجاوز مكامن الخلل التي تعاني منها منظومتنا التربوية. فالعمل على تمكين المدرسين من دورات تكوينية في أفق تملكهم لمعارف وكفايات ضرورية سيؤهلهم، لا محالة، للاضطلاع بالوظائف والمهام المرسومة لهم وأدائها بشكل يحقق النجاعة في المنظومة التربوية، ويحفزهم للانخراط في بناء مواطنات ومواطني المستقبل.

كلمات مفاتيح: المدرس، التربية، القيم، المدرسة، التأهيل.

Résumé: En vertu de la législation en vigueur encadrant la fonction de l'enseignant, celui-ci assure au niveau du système éducatif un rôle stratégique. En véhiculant les valeurs et principes des droits de l'Homme, l'enseignant est appelé à prendre en compte la diversité des apprenants et façonner leur personnalité dans le sens du respect des différences quelque soient leurs origines ou leurs natures : culture, religion, idéologies, races, genre, handicap ...

Ainsi, l'enseignant forge les valeurs de la citoyenneté et la qualité de l'enseignement. Et ce tout en bénéficiant des stratégies de formation initiale et continue, qui demeurent un des leviers stratégiques de la qualité de l'enseignement et la performance du système.

Mots clés: Enseignant, Education, Valeurs, Ecole, Qualification

في ظل التعثرات التي تعرفها منظومتنا التربوية وفشل المحاولات المتكررة لإصلاحها، وتحمل المسؤولية في ذلك للمدرس على الرغم من أن أسباب هذا الفشل مركبة ولا يمكن حصرها فيه وحده. والدافع الذي جعلنا نهتم بالبحث في أدوار المدرس ومهامه هو اعتقادنا الجازم بمحوريته في العملية التعليمية التعلمية، وبكونه مدخلا لإصلاح منظومتنا التربوية، خاصة إذا ما اعتنينا بتكوينه وتأهيله، ومكانه من القدرات والمهارات لمسيرة المستحدثات العلمية والتكنولوجيا والتكنولوجيا للقيام بدوره بفعالية وبشكل يستجيب لانتظارات المجتمع من المدرسة. فإذا كان للمدرس حضور قوي وبارز في عملية التربية والتكوين، والرجوع إليه والاعتماد عليه في البناء والإصلاح أمر ضروري، فإن التساؤل المطروح: إلى أي حد يمكن اعتبار أدوار ومهام المدرس في العملية التعليمية التعلمية مفتاحا لعملية إصلاح منظومتنا التربوية؟⁴ هل دور المدرس محوري في التنشئة الاجتماعية والتربية على القيم ونشر ثقافة حقوق الإنسان؟ هل تعمل السياسة الحكومية على ترسيخ ثقافة الاعتراف بأدوار وجهود المدرس داخل منظومة التربية والتكوين، ومساهمته الإيجابية على مستوى فضاء المؤسسة التعليمية وخارجها؟ هل تستحضر سياسة وزارة التربية الوطنية حاجيات المدرس في تطوير أدائه؟ أم أن هذه السياسة يغلب عليها التدبير اليومي ومعالجة المشكلات التي تطرحها البرامج والمناهج التربوية؟ وهل يتم استحضار أدوار ومهام المدرس خلال تسطير نصوص التشريع المدرسي؟

سنعتمد، في مقارنتنا للموضوع، المنهج الوصفي عند القيام برصد أهم الأدوار والمهام التي وردت في النصوص القانونية والمذكرات التوضيحية التي أصدرتها الوزارة، والمنهج التحليلي لمناقشة دور المدرس في النظام التربوي على مستوى التنشئة الاجتماعية والتربية على المواطنة وترسيخ الوعي لدى المتعلمين والمتعلمين بدولة الحق والقانون.

الوضع القانوني لوظيفة المدرس:

برجعونا إلى النصوص القانونية المتعلقة بدور المدرس في منظومة التربية والتكوين المغربية، نجد أن النظام الأساسي

تعتبر المدرسة المؤسسة الرسمية التي تعتمد الدولة للتنشئة الاجتماعية، والفضاء الذي تعدده لتكوين وتأهيل المواطنين لامتلاك ناصبة العلوم والتكنولوجيا المتقدمة، والاندماج داخل المجتمع، وتحمل مسؤولية الإسهام في تطوير البلاد، وتعزيز قدراتها التنافسية.

والمدرسة هي المؤسسة المكملّة للأسرة في استيعاب المواطن لقيمه الدينية والوطنية، فهي تمارس تأثيرها على شخصية الطفل، لا من خلال تكوينه وإنماء فكره فقط، وإنما من خلال عنايتها بتربية الناشئة لتواكب تطورات المجتمع ومستجداته، وقد أولى ميثاق التربية والتكوين أهمية خاصة للمدرسة عبر تحديد الوظائف التربوية والتعليمية الواجب القيام بها.¹

لقد اهتم كثير من الباحثين والفاعلين التربويين بدور المدرسة كمؤسسة وكفضاء للفعل التربوي، وصدرت عدة دراسات وبحوث حول مفهوم المدرسة ودورها في العملية التعليمية التعلمية، وإكساب القيم والتربية على المواطنة ونشر ثقافة حقوق الإنسان.² غير أن هذا الاهتمام بالمدرسة على مستوى البحث والدراسة لا تواكبه بحوث ودراسات، بنفس المستوى، حول دور المدرس في إنجاح عمل هذه المؤسسة وجعلها تقوم بوظائفها التطبيقية، والإيديولوجية، والإنتاجية.³ وفي بلادنا، تجد المدرسة المغربية صعوبات في القيام بالدور المنوط بها في العملية التنموية لعدة أسباب، لعل أبرزها قلة الاهتمام بدور المدرس، وذلك على الرغم من مركزية وظيفته في تمكين المتعلمين من المفاهيم العلمية والمعرفية، ومساعدتهم على استخدام أدوات ووسائل منهجية بشكل فعال لحل المشكلات والوصول إلى نتائج صحيحة ومقبولة. فمع أن دور المدرس محوري في التنشئة الاجتماعية وترسيخ القيم والسلوك المدني لدى الناشئة، إلا أن الاهتمام به وتأهيله لم يرق إلى المستوى المطلوب. ونعتقد أن تطوير منظومتنا التربوية وتوحيد التدريس لا يمكن أن يتحققا دون مدرسين مؤهلين تأهيلا جيدا، ودون انخراط فاعل وناجع في الوظائف المنوطة بهم خاصة الوظيفة التربوية.

إن البحث في أدوار ومهام المدرس له أهمية فائقة، خصوصا

وحقوقهم، وكل ذلك بهدف الارتقاء ببلادنا إلى مستوى امتلاك ناصية العلوم والتكنولوجيا المتقدمة.

تعدد وظائف المدرس:

انسجاما مع روح النصوص القانونية، قامت الوزارة بإصدار العديد من المذكرات التوضيحية حددت مجالات الاشتغال والأدوار الواجب الاضطلاع بها من طرف المدرسين من أجل إنجاح الإصلاح في امتداداته داخل المؤسسة التعليمية والفصل الدراسي، وتحقيقا لمدرسة النجاح الساعية أساسا إلى الرقي بجودة الخدمات التربوية التي تجعل المتعلمات والمتعلمين في صلب الفعل التربوي والتكويني، واعتبارا لموقع المدرسين كفاعلين أساسيين في هذه المنظومة، وكرافعة لتحسيد هذا الإصلاح على المستوى الميداني، وبحكم قربهم وعلاقتهم المباشرة بالمتعلمات والمتعلمين، واعتبارا لكون كفالة المتعلمات والمتعلمين ورعايتهم المعرفية والجسدية والنفسية والاجتماعية جزء لا يتجزأ من مهام المدرس التربوية بصفته مربيا أولا وقبل كل شيء، فقد قررت الوزارة ابتداء من الموسم الدراسي 2009-2010 تكليف مدرس واحد لكل قسم بمهمة الأستاذ الكفيل لتتبع الحياة المدرسية للمتعلّقات والمتعلّمين وتيسير اندماجهم في حياتهم المدرسية ومساعدتهم في بناء مشاريعهم الشخصية،¹¹ وأسندت للمدرس الكفيل بموجب المذكرة رقم 156 المهام التالية:

- رعاية مجموعة قسم واحد في مساره الدراسي وفق خارطة تشخيصية تهدف الارتقاء بمستوى المتعلمات والمتعلمين والتدخل في الوقت المناسب لمعالجة الثغرات والصعوبات بالتنسيق مع الإدارة التربوية والموجه التربوي والأسرة؛
 - تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والتربوي والمعرفي والمنهجي للمتعلّقات والمتعلّمين؛
 - تتبع الحالات الصعبة للمتعلّقات والمتعلّمين واقتراح الحلول لتجاوزها؛
 - ربط الاتصال مع الأسر ومع الجهات المعنية من أجل تقديم المساعدة للمتعلّقات والمتعلّمين.
- ولعل ما يثير الانتباه، أن المذكرة الوزارية تحدد للأستاذ

لموظفي وزارة التربية الوطنية أناط بهيئة التدريس باختلاف إطاراتها ودرجاتها القيام بالتربية والتدريس⁵ كوظيفتين أساسيتين بالإضافة إلى مستلزمات العملية التربوية المتمثلة في الحراسة وتصحيح أوراق الامتحانات. كما أن النظام الأساسي الخاص بمؤسسات التربية والتعليم العمومي ينظر إلى المدرس كقوة اقتراحية مهمة من خلال إعطائه حق «تقديم اقتراحات بشأن البرامج والمناهج التعليمية وعرضها على مجلس الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية»،⁶ و«مناقشة المشاكل والمعوقات التي تعترض تطبيق المناهج الدراسية وتقديم اقتراحات لتجاوزها، والبحث في أساليب تطوير وتجديد الممارسة التربوية الخاصة بكل مادة دراسية...»⁷ بالإضافة إلى المساهمة في عملية التدبير داخل المؤسسة التعليمية من خلال المشاركة في مجالس التدبير والمجلس التربوي ومجالس الأقسام والمجالس التعليمية. فما المقصود بمفهوم التربية والتدريس الواردين في المرسوم الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية؟ ما مفهوم التربية كمهمة ضمن مهام المدرس؟⁸

يمكن تعريف التربية بأنها «عملية متكاملة ودينامية، تستهدف مجموع إمكانات الفرد البشري (وجدانية وأخلاقية وعقلية)» أو بأنها «نشاط قصدي يهدف إلى تسهيل نمو الشخص الإنساني وإدماجه في الحياة والمجتمع (Laeng 1977)»⁹ وبرجوعنا إلى المقتضيات الواردة في المرسوم رقم 2.02.854 المذكور أعلاه في شأن مهام المدرس المحددة في التربية والتدريس، وانطلاقا من تعدد معاني التربية، وحيث إن المشرع قدم لفظ التربية على لفظ التدريس، يمكن القول بأن المدرس يعتبر المحرك والفاعل الأساس داخل الفضاء التربوي المؤهل بحكم وظيفته التربوية في بلوغ أهداف النظام التربوي الوطني¹⁰ في تكوين مواطن يتصف بالاستقامة والصلاح ويتسم بالاعتدال، شغوف بطلب العلم والمعرفة في أرحب آفاقهما، متطلع إلى الإبداع ومطبوع بروح المبادرة الإيجابية والإنتاج النافع، ويسعى إلى تربية مواطنين مشبعين بالرغبة في المشاركة الإيجابية في الشأن العام ولهم وعي بواجباتهم

● النهوض بالقيم والمبادئ الوطنية والكونية وترسيخها في السلوك اليومي للمتعلمات والمتعلمين وإشراكهم في الاهتمام بالقضايا الوطنية والدولية الكبرى وإذكاء النقاش الجماعي الواسع حولها؛¹⁴

ومن أجل تسهيل وظيفة المدرسين والقدرة على تنزيل مضامين النصوص القانونية والقرارات التنظيمية والمذكرات التوضيحية تم إحداث آليات للاشتغال وفي مقدمتها:

النوادي التربوية:¹⁵ وتتوخى تحقيق الأهداف التالية:

- الإسهام في خلق المناخ الملائم للتمتع بالحياة المدرسية والإقبال على التحصيل؛
- دعم الاجتهاد والتميز؛
- الإسهام في تفعيل مدرسة النجاح؛
- تنمية شخصية المتعلمات والمتعلمين وميولاتهم وصقل مواهبهم وترسيخ قيم الحوار وقبول الاختلاف والتطوع؛
- دعم المبادرة الفردية وإذكاء روح التعلم التعاوني والعمل الجماعي والثقيف بالنظراء «éducation par les pairs»

- تنمية قدرات المتعلمات والمتعلمين والمنشطين على التنظيم والبرمجة والتدبير والتقوم؛
- تعزيز الانفتاح على المحيط وتقوية التعاون مع شركاء المؤسسة من خلال إحداث أندية كإطار وبنية وظيفية تمكن من تقوية أدوار المتعلمات والمتعلمين في المساهمة النشيطة في إشعاع المؤسسة وقدراتها التواصلية؛
- تقوية الشعور بالانتماء إلى الجماعة والمؤسسة والمجتمع بفضل مشاركتهم في الأنشطة الجماعية والميدانية الهادفة إلى التأثير الإيجابي والمساهمة في معالجة الظواهر السلبية.

مرصد القيم:¹⁶ ومهمته الأساس هو الإبقاء على يقظة ميدانية تجاه كل ما يتعلق بنشر القيم في مجال التربية والتكوين وترسيخ الوعي بهذه الأبعاد لدى جميع الفاعلين في الحقل التربوي والمعنيين به، ويسعى مرصد القيم إلى الإسهام

الكفيل مهام أكبر بكثير مما يتلقاه بمراكز التكوين، وتطالبه بأن يكون شخصية متعددة الاختصاصات، وأن يتمكن من معارف مختلفة في المجالات النفسية والاجتماعية والتربوية والمنهجية والتواصلية. وتغيب بالمقابل عوامل تحفيزه للقيام بهذه الوظائف، وتكاد تنعدم النصوص التي تؤطر مهامه كأستاذ كفيل. وإذا كانت هذه المذكرة قد حددت مهام المدرس الكفيل فإن مذكرات أخرى حددت مهام وأدوار للمدرس تتمثل في:

- تحفيز المتعلمات والمتعلمين على التنافس التربوي البناء؛
- تنمية قدرات وكفايات للمتعلمات والمتعلمين في مجالات الاستكشاف والتعبير والكتابة والصور؛
- تشجيع دور المبادرة وتثمين جهود المتعلمات والمتعلمين وصقل مواهبهم؛
- دفع المتعلمات والمتعلمين إلى التواصل الجماعي والتشاركي؛
- جعل المتعلمات والمتعلمين يعيدون اكتشاف محيطهم البيئي؛
- حمل المتعلمات والمتعلمين على الاهتمام الفعلي بالروابط العميقة التي توجد بين الإنسان والطبيعة وأثر الاختيارات السوسيو-اقتصادية على حياتهم»¹²
- إكساب المتعلمات والمتعلمين المعرفة الموضوعية بتاريخ المغرب وتراثه المتنوع بروافده الأمازيغية والعربية والإسلامية والإفريقية والمتوسطة؛
- امتلاك المتعلمات والمتعلمين القيم المميزة للهوية المغربية المتمثلة في التماسك والتضامن والتكافل والوحدة الوطنية والتسامح والانفتاح؛
- تعزيز التربية على المواطنة من خلال دعم الأنشطة التربوية المفتوحة على المحيط السوسيو-ثقافي في المؤسسة التعليمية؛¹³
- تمكين أواصر الوحدة الوطنية؛
- ربط الحاضر بالماضي والمستقبل؛

في تحقيق الأهداف التالية:

- استندماج البعد القيمي في المؤسسة التعليمية،
- العمل على جعل القيم أحد مركبات المنظومة التربوية بجميع مستوياتها،
- مصاحبة المؤسسة التعليمية في سيرورة وضع القيم في صلب تصوراتها وممارستها التربوية،
- وضع استراتيجية تتوخى المساهمة في بناء شخصية إيجابية ومسؤولة ومنتجة،
- المساهمة في توفير وسائل ديداكتيكية وتربوية من أجل ترجمة منظومة القيم إلى سلوك مجتمعي للناشئة،
- الرصد والبحث والتتبع وتكوين الظواهر والسلوكيات المرتبطة بالقيم داخل الفضاء المدرسي،
- إعمال وتفعيل ثقافة حقوق الإنسان والقيم الحقوقية في المنظومة التربوية،
- تدعيم وتعزيز تعددية القيم في البرامج والكتب المدرسية،
- رصد التجارب الدولية في هذا المجال والاستفادة منها من خلال الاطلاع على الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب.
- إن الاضطلاع بهذه الوظائف وتحقيق هذه الأهداف، يحتاج إلى مدرس يلقتها ويرسخها وإلى متعلم يفهمها ويطبقها، لأن التربية «عملية يتم بها الانتقال بالفرد من الواقع الذي هو عليه إلى المثل الأعلى الذي ينبغي أن يكون عليه».¹⁷

إن المدرس القوي الأمين هو الذي يساهم في تمكين المتعلمات والمتعلمين من المفاهيم والمعارف العلمية من جهة، وترسيخ القيم والسلوك الحضاري في نفوسهم من جهة ثانية، والمساهمة في بناء الشخصية بمختلف مشاربها الثقافية ومختلف عقائدها الدينية وميولاتها الايديولوجية، مما سيجعل المؤسسات التعليمية «فضاءات للتعليم والمواطنة ومجالات منزهة عن كل الممارسة اللامدنية والمزايدات العقيمة»¹⁸ لأن المؤسسة التعليمية «ملزمة بتأسيس فعلها التربوي على ترسيخ

القيم المتقاسمة للأمة»¹⁹، حيث يجمع الباحثون²⁰ على أن أي نظام سليم للتربية والتعليم ينبغي أن يهدف إلى إعداد المواطن لتحمل المسؤولية، وليكسب عيشه؛ وللقيام بالتزامه الأخلاقي والعيش الهاني البعيد عن المنغصات، واستغلال طاقاته إلى أقصى قدر ممكن، وذلك انطلاقاً من الإيمان «بأن التربية والتعليم يلعبان دوراً فريداً في المجتمعات الديمقراطية لأن النظام التربوي في النظام الديمقراطي يؤهل المواطنين لأداء مهام المواطنة وحماية مصالحهم وحقوقهم».²¹

ودور المدرس المرئي يحتم عليه الالتزام بتلقين القيم والثوابت المجتمعية المشتركة والقيم المتقاسمة، ويمنع عليه استغلال فضاء المدرسة لترسيخ قيم تخالف هذه الثوابت والقيم، وهو بذلك ملزم بأداء واجبه في تصحيح الاختلالات التي تعرفها المواطنة لدى عدد كبير من الأطفال، ومحاربة الظواهر السلبية داخل فضاء المؤسسة التعليمية كالغش والعنف، وترسيخ قيم إيجابية كالتعاون ومبادئ الحوار والعمل الجماعي.

وهو في ممارسة مهامه التربوية هذه ينبغي أن يستحضر المرتكزات الثابتة التي يهتدي بها نظامنا التعليمي والمتمثلة أساساً في «مبادئ العقيدة الإسلامية وقيمها الرامية لتكوين المواطن المتصف بالاستقامة والصلاح، المتسم بالاعتدال والتسامح، الشغوف بطلب العلم والمعرفة، في أرحب آفاقهما، والمتوقد للاطلاع والإبداع، والمطبوع بروح المبادرة الإيجابية والإنتاج النافع».²²

إن الاطلاع على النصوص القانونية المتعلقة بمجال التربية والتكوين والقرارات التنظيمية والمذكرات التوضيحية يفيد أن هناك العديد من المهام والأدوار المسندة للمدرس تشمل جميع المجالات، غير أنه تغيب عنها القرارات المصاحبة²³ لمساعدته للقيام بمهامه، مما يفرض التساؤل عن كيفية قيام هذا المدرس بهذه الوظائف حتى يصبح مدرسا جيدا؛ مع العلم أن تحديد مفهومي المدرس الجيد والتدريس الجيد يعتبران أمراً معقداً ومركباً، لأن النجاح مفهوم متعدد الأبعاد، ولأن التدريس الناجع والخصائص المرتبطة به لا يكتسي نفس الأهمية بالنسبة لكل المشرفين التربويين، والأمر نفسه يتم حتى بالنسبة

إدراك واجباته وحقوقه داخل المؤسسة وخارجها، وأن تحرص على تكوين شخصيته المستقلة والمتوازنة والمتفتحة، والقائمة على معرفة ذاته، دينه، لغته ووطنه.²⁸

ومن هذا المنطلق لا يمكن لأحد أن يجادل في أهمية تلقين قيم المواطنة للناشئة، فترسيخ القيم المجتمعية لأبنائنا تعتبر ضماناً أساسية لحماية الوطن والانتماء إلى المجتمع، وبالتالي تبرز أهمية ودور المدرس في بناء المجتمع وصناعة المواطن الصالح القادر على تحمل المسؤولية في صناعة قرارات راشدة، وبناء مجتمع تسوده الحكامة بمختلف أنواعها في تدبير الشأن العام للبلا، والتشبع بثقافة حقوق الإنسان والسعي إلى إرساء دولة الحق والقانون.

من التحسينات الجوهرية التي ينبغي إدخالها على الظروف المادية والنفسية لعمل المتعلمين والمتعلمين، تطوير التجهيزات المدرسية وصيانتها وتحقيق ارتباطات المدرسة بالحياة، وجعل المدرسة محبوبة لأولئك الذين يعمرون فيها جزءاً مهماً من حياتهم، وذلك حتى يلتحموا بها ويتقاسموا شعوراً بالانتماء إليها.²⁹

إن دور المدرس في العملية التربوية وترسيخ القيم محوري، فالميثاق والكتاب الأبيض والدستور يتضمنان الكثير من المرجعيات والمرتكزات والقيم والحقوق، ولكن إذا لم يكن لدينا مدرس مقتدر ومؤهل يملك القدرات والمهارات الجيدة لتنزيل هذه المضامين والمقتضيات على أرض الواقع ستبقى حبرا على ورق، فلا يكفي تسطير النصوص ووضع المرجعيات بل لا بد من مدرس كفء يساهم في أجرأة هذه المرتكزات والمرجعيات والنصوص وفي مقدمتها ما تضمنه النص الدستوري في هذا الشأن. إن المدرس بحكم وظائفه التربوية فاعل محوري في تنزيل مضامين الدستور الجديد لسنة 2011³⁰ ومطلوب منه المساهمة في ترسيخ ثقافة وقيم حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية والتسامح لدى المتعلمين والمتعلمين، وكذا المساهمة في تمكينهم من رصيد لغوي ومعرفي حقوقي من أجل تنمية سلوكهم المدني، وتحفيزهم على استشعار أهمية الانخراط في برامج نشر ثقافة حقوق الإنسان وفي العمل الجماعي.

للمدرسين،²⁴ فالقيام مثلاً بمهمة الأستاذ الكفيل يتطلب الكثير من الجهد، والتوفر على معرفة نظرية ودراية وخبرة واسعة لكي يستطيع تقديم المساعدة النفسية لأزيد من 30 تلميذاً وربط علاقة التواصل مع أسرهم. صحيح أن الفكرة إيجابية، ولكن في المقابل ما هي الإجراءات المقدمة من طرف الإدارة من أجل التنزيل في الوقت الذي يتولى هذا المدرس العديد من المسؤوليات؟

دور المدرس في ترسيخ الوعي بدولة الحق والقانون:

في إطار عمليات التنشئة الاجتماعية وعمليات تهيئة الأجيال الجديدة للقيام بالوظائف الأساسية داخل المجتمع، يتولى المدرسون تربية المتعلمين ليصبحوا مواطنين متشبعين «بروح الحوار وقبول الاختلاف وتبني الممارسة الديمقراطية في ظل دولة الحق والقانون»،²⁵ إذ إن «عملية التنشئة الاجتماعية هي عملية تعلم وتعليم وتربية، وتقوم على التفاعل الاجتماعي لإكساب الإنسان في جميع مراحل نموه سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة حتى يتمكن من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية العامة».²⁶

وتعتبر المدرسة والتعليم المجال الطبيعي لتنشئة المواطنين على قيم العدالة والديمقراطية، لأنه بغياب العدالة والإنصاف داخل المؤسسة التربوية التعليمية، فإنها حتماً ستغيب داخل المجتمع كله.²⁷ بيد أن المدرسة وما لها من ارتباط بنيوي ووظيفي بالحيط السوسيو-ثقافي، كمؤسسة تربوية تعنى بالتنشئة الاجتماعية السليمة والقوية، قد تعرضت لانتقادات لاذعة لإخفاقها في إنتاج ما يحتاجه المجتمع من مواطنين قادرين على رفع تحديات العصر علمياً وأخلاقياً، حيث تفشت في المجتمع الكثير من الممارسات السلبية، ولا يمكن للمتعلّقات والمتعلمين تمثل قيم إيجابية ومزاوتها، في ظل مدرسة تكرر سلبات كثيرة ومتنوعة، بل ينبغي على المدرسة أن تتحول إلى مشتل تنبت فيه قيم المواطنة لجعل المتعلم متشبهاً بانتمائه الحر للوطن، وتزويده بما يفيد في

ونبذ ثقافة الكراهية والتفرقة ونبذ الآخر في نفوس المتعلمين. وفي الوقت نفسه ينبغي أن تكون رسالة المدرس إلى المتعلمين أن ممارسة التسامح لا تعني تقبل الظلم الاجتماعي أو تخلي المرء عن معتقداته أو التهاون بشأها، بل تعني أن المرء حر في التمسك بمعتقداته وأنه يقبل أن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم،³³ وأن التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافتنا ويتعزز بالمعرفة والانفتاح والاتصال على المواطنة والقيم والسلوك المدني، لأن العلم وحده لا يكفي ولا ينتفع به المتعلم والمجتمع على السواء في غياب القيم المثلى والسلوك المدني القويم.

أهمية تأهيل المدرس في تحسين المنتج التربوي:
من خلال رجوعنا إلى النصوص القانونية والوظائف المحددة للمدرسين، نلاحظ أن هناك غنى تشريعي في رسم أدوار أطر هيئة التدريس، ولكن هذا الغنى في التنظير لا يعكسه المنتج التربوي لمنظومتنا، فجميع التقارير سواء الوطنية أو الدولية تصنف منظومتنا ضمن المراتب المتأخرة، والكل ينتقد المنتج التربوي ويطالب بحلول جذرية لمشاكل المنظومة التربوية. فأين يكمن الخلل؟ هل المشكل في البرامج والمناهج التربوية؟ أم المشكل في العنصر البشري؟ أم أن المشكل يكمن في الجوانب المؤسساتية؟ وما هي الحلول العملية لتجاوز هذا الوضع المتدني لتعليمنا؟

لعل النتائج غير المرضية لمنظومتنا التربوية راجعة إلى تضافر كل تلك العوامل، وبعيدا عن الخوض في تشخيص الوضع، وارتباطا بموضوعنا سنقتصر على معالجة سبل تأهيل المدرس للاضطلاع بدوره في تجاوز هذه المعضلة لاعتقادنا الجازم بأهمية العنصر البشري في تنفيذ السياسات التعليمية إذا ما كان وضع هذه السياسات تشاركيا لا عموديا، ويراعي توفر أربعة عناصر أساسية:

العنصر الأول: مرتبط بتكوين وتأهيل المدرسين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين من خلال تطوير برامجها ومنحها فرصا حقيقية للإبداع في تأهيل المدرسين وجعلهم في مستوى التحديات، وفي مستوى انتظارات المجتمع والمهتمين بالحقل

ينبغي للمدرس الوعي بأن الاهتمام بالتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية هو اهتمام بمستقبل المغرب، ويدخل ضمن وظيفته التربوية، وهو مطالب بالتالي بالتعريف بمستجدات الوثيقة الدستورية لسنة 2011 من خلال إبراز أهمية دسترة اللغة الأمازيغية باعتبارها رصيда مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، وإبراز أهمية اللغة الحسانية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية المغربية الثقافية، وإبراز ما تضطلع به جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في إطار الديمقراطية التشاركية ومساهماتها في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات العمومية المنتخبة والسلطات العمومية، وإبراز استناد الأمة المغربية على ثوابت جامعة تتمثل في الدين الإسلامي السمح والوحدة الوطنية متعددة الروافد والملكية الدستورية البرلمانية والاختيار الديمقراطي، إلى غير ذلك من المواضيع المهمة ذات العلاقة بالتربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

والمدرس، بحكم ممارسته وقربه من المقررات الدراسية، وتعامله اليومي المباشر مع أدق تفاصيلها يكون أقدر الناس على معرفة مواطن الخلل في البرامج والمناهج التعليمية، وبممكنه المساهمة في تغييرها وتطويرها عبر دوره في المجالس التربوية للمؤسسة التعليمية من خلال صلاحياته في «تقديم اقتراحات بشأن البرامج والمناهج التعليمية وعرضها على مجلس الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية».³¹ كما يتمتع المدرس داخل المجالس التعليمية للمؤسسة بمهمة «دراسة وضعية تدريس المادة التربوية وتحديد حاجياتها التربوية ومناقشة المشاكل والمعوقات التي تعترض تطبيق المناهج الدراسية وتقديم اقتراحات لتجاوزها».³²

ومن هذا المنطلق، لا يقتصر المدرس في القيام بوظيفته على إكساب المتعلمين الجوانب العلمية أو الدراسية فحسب، وإنما مهمته جسيمة في تربية النشء خصوصا في وقتنا الحاضر الذي يعرف تحديات حقيقية متمثلة في عوامل التفرقة والميز ورفض الآخر، وقد نجد الصراع داخل نفس المجتمع. وهذا يجعل دور المدرس عظيما، فهو مطالب بزرع قيم التسامح

التربوي، وذلك من خلال:

- إعطائها استقلالية بيداغوجية وتربوية وإمكانيات مادية وقانونية وبشرية لممارسة البحث العلمي والتربوي،
- وضع حد للتراجعات والارتجالات المؤسفة التي تعرفها هذه المراكز تحت مبررات غير واقعية، والعمل بشكل جماعي واستراتيجي بين الأطراف المعنية بعملية تكوين المدرسين، من أجل وضع برامج تساير المستجدات، وتحديد غلاف زمني كاف لتكوين وتأهيل المدرسين، لأن سنة دراسية واحدة غير كافية لتأهيل مدرس كفاء، والقطع نهائياً مع ربط التكوين بالمناصب المالية، وذلك من أجل خلق التحفيز والتنافس بين الطلبة الأساتذة، وأن يستهدف التكوين إكساب المدرس مجموعة من المعارف المختصة في مياديه مثل فن التعليم [didactique] الاختباري وعلم النفس التربوي.³⁴
- توفير حاجيات المنظومة التي تعاني أصلاً من خصائص مهول، وأن تتولى المراكز وفق قدراتها وإمكانيتها الاستجابة لهذه الحاجيات، وأن تستدرك الوزارة إغفالها لبعض الفئات من المواطنين الذي لهم الحق في التعليم الممنوح لهم دستورياً. فالمرسوم المنظم للمراكز أغفل إدراج الإعاقة رسمياً ضمن مسالك أطر هيئة التدريس الثلاثة (ما عدا مجزوءة محتشمة في التعليم الابتدائي)، بل إنه لم يعتمد أي تدبير إيجابي لفائدة المرشحين لمهن التدريس من ضمن الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أن المجزوءات المعتمدة في تكوين أطر هيئة التدريس اقتصر على مناهج تكوين أساتذة التعليم الابتدائي فقط، وكأننا مسار التلميذ في وضعية إعاقة سيتوقف عند أبواب الإعدادي دون إمكانية للولوج إليه. أضف إلى ذلك غياب تدريس أي مجزوءة للطلبة الأساتذة بالمركز تهم كيفية التعامل مع المتعلمات والمتعلمين الذين يعانون من صعوبات التعلم، كالصعوبة عند القراءة [Dyslexia]، الصعوبة عند الكتابة [Dysgraphia]، الصعوبة عند الحساب [Dyscalculia] أو اضطرابات التعلم التي تقف في سبيل تقدم الطفل في المدرسة، وربما تؤدي إلى الفشل أو التسرب الدراسي.³⁵
- كيف يمكن للمدرس أن يضطلع بالمهام والوظائف

المسطرة في النصوص القانونية والمذكرات الوزارية، في غياب تكوين في المجالات المطلوب أن يتدخل فيها، فبالإضافة إلى غياب تحفيزات مادية ومعنوية حقيقية والاهتمام الحكومي تدفع المدرس للانخراط بفعالية ونجاعة، لزال المدرس أو المري لم يبلغ في مجتمعنا المكانة اللائقة به في سلم القيم المعنوية. فالمدرس يفتقر إلى هبة معنوية ومرد ذلك أن المدرس «لا يعتبره الآخرون عمومًا، بل والأدهى، أنه لا يعتبر نفسه كاختصاصي من حيث امتلاك التقنيات والإبداع العلمي، وإنما كمجرد مبلغ معرفة في متناول الجميع».³⁶ وبعبارة أخرى، فالمدرس الجيد والكفاء يعطي حسب التقديرات الشائعة ما ينتظر منه إذا امتلك ثقافة عامة، وعددا من المواصفات التي تسمح له بترسيخ هذه الثقافة في أذهان المتعلمين والمتعلمين.³⁷

العنصر الثاني: مرتبط بالتكوين المستمر لأطر هيئة التدريس ليمكنوا من مسيرة المستجدات والتطورات والتحولات العميقة للمنظومة القيمية والثقافية، والانتقال من المدرس الملتزم بإعداد الجذاذات وإلقاء الدروس، إلى المدرس الفاعل والمبدع والناشط داخل فضاء المدرسة ونواحيها وعبر مجالسها، وذلك عن طريق إخضاع المدرسين لدورات تكوينية، وتمكينهم من معارف وكفايات ضرورية تمكنهم من المساهمة في بناء مواطنين ومواطنات المستقبل. ويمكن للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بجلتها الجديدة أن تساهم في هذه العملية.

العنصر الثالث: التفكير في آليات تحفيزية تجعل المدرسين ينخرطون في عمل المجالس وأنشطة النوادي داخل المؤسسة، وإدخال الأنشطة ضمن مؤشرات التقويم السنوي، وخلق جوائز تشجيعية من أجل ترسيخ ثقافة الاعتراف بأدوار المدرس داخل المجتمع، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بتوقعات المدرس ضمن السياسات الحكومية والبحث عن آليات لتطوير أدائه.

العنصر الرابع: مراجعة المنظومة القانونية بشكل يمكن من إبراز موقع المدرس ضمن هذه المنظومة، وتحديد مسؤولياته

الرباط: دار نشر المعرفة الطبعة الثانية، ص. 338.

4- الاعتراف بأدوار المدرس وتقديرها عبر الاهتمام بها في السياسة العمومية هو بالنسبة لي مدخل للإصلاح، وهو ما يعطي تفسيراً للأسئلة الفرعية الموالية.

5- أنظر المادة 10، المادة 21، المادة 26 من المرسوم رقم 2.02.854 الصادر في 8 ذي الحجة 1423 الموافق 10 فبراير 2003 بشأن النظام الأساس لموظفي وزارة التربية الوطنية كما وقع تغييره وتتميمه.

6- المادة 23 من المرسوم رقم 2.02.376 صادر في 6 جمادى الأولى 1423 (17 يوليو 2002) بمثابة النظام الأساسي الخاص بمؤسسات التربية والتعليم العمومي كما وقع تغييره وتتميمه.

7 - المادة 26 من المرسوم رقم 2.02.376.

8- إذا كانت المصطلحات هي قوالب المعاني، وشرحها وفهمها هو المدخل الأساس لفهم موضوع البحث وإشكالاته، فقبل الشروع في الوصف والتحليل والتفصيل، نحدد بداية المفاهيم الأساسية وخاصة مفهوم التربية: لفظ التربية مشتق إما من «رب» يقال رب في بني فلان ربوا وربوا بمعنى نشأ فيهم؛ وإما من «ربا»، فيقال ربا الشيء ربوا بمعنى نما وزاد، وربا فلانا أي غذاه ونشأه، وربا بمعنى نمت قواه الجسدية والعقلية والخلقية؛ وإما «من رب» فيقال رب القوم أي ساسهم وقادهم، ورب النعمة أي زادها، ورب الولد بمعنى رعاه حتى كبر» (عبد الكريم غريب (2006). المنهل التربوي

معجم موسوعي في المصطلحات والمفاهيم البيداغوجية والديداكتيكية والسيكولوجية، الجزء الأول، الدار البيضاء: منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، ط.1، ص. 308). ومفهوم التربية لغة هي مصدر لفعل ربى التي تعني هذب، وجه، وقاد، وقد تكون كلمة تربية مصدرا لفعل ربا التي تعني زاد، نما، نشأ. ونجد هذا المعنى في الحديث الذي رواه أبي هريرة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: « لَا يَتَصَدَّقُ أَحَدٌ بِتَمَرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ إِلَّا أَخَذَهَا اللَّهُ بِبَيْمِنِهِ، فَرَبَّيْهَا كَمَا يَرْبِي أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ أَوْ قُلُوصُهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ أَوْ أَنْظَمَ ». رواه مسلم في صحيحه كتاب الزكاة رقم الحديث 1691. انطلاقاً من هذه المعاني المتعددة لمُدلول لفظ التربية، نجد العديد من التعاريف الاصطلاحية لمفهوم «التربية» وضعت من طرف المختصين في مجال علوم التربية، وتشمل هذه التعاريف كل المجالات التي تستهدفها التربية (التربية العقلية والوجدانية، التربية على المواطنة، التربية على حقوق الإنسان). وعلى الرغم من تعدد تعريفات مدلول التربية فإنها تشترك في مجموع من الخصائص حددها الأستاذ عبد الكريم غريب كالتالي: التأكيد على أن التربية خاصة بالنوع الإنساني؛ اعتبار التربية فعلاً يمارس من طرف إنسان راشد وصل درجة من النضج على إنسان آخر؛ التأكيد على أن هذا الفعل موجه لتحقيق غاية معينة؛ والتأكيد على أن غرض التربية هو، بالأساس، مساعدة الأفراد على اكتساب وتنمية مجموعة من الاستعدادات العامة (Debesse. M et Mialaret. G. 1969) عبد الكريم غريب. مرجع سابق، صص. 308-309.

9- غريب، عبد الكريم. مرجع سابق، ص. 308.

بشكل واضح وإعلامه بوظائفه بشكل دقيق وما ينتج عن ذلك من حقوق والتزامات، بالإضافة إلى التنصيص على حمايته أثناء ممارسته للفعل التربوي في جميع المستويات.

خاتمة:

إن الباحث في مقتضيات القانونية المتعلقة بدور المدرس في المنظومة التربوية والمذكرات التوضيحية، يجد أن هناك عدة أدوار ووظائف لدى المدرسين، ولكن يوجد قصور كبير في تنزيلها وحماية ممارستها، وغياب ملحوظ لتحديد المسؤوليات والمحاسبة وغياب التحفيز. فنحن بحاجة إلى مدرس له كفايات عالية ومهارات متميزة تجعله قادراً على الاضطلاع بالوظائف والمهام المرسومة له وأدائها بشكل يحقق النجاح في المنظومة التربوية، وإلى نظام تحفيزي شمولي يدفع المدرسين إلى بذل الجهد والعطاء لبناء نظام تربوي قوي ومجتمع ديمقراطي حقيقي.

الإحالات:

- 1- اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، (2002). الميثاق الوطني للتربية والتكوين، المادة 7 والمادة 8، نسخة منشورة بموقع وزارة التربية الوطنية <http://www.men.gov.ma/sites/AdministrationCentrale/DAJC/ar.pdf> DocLib1/charte/charte-
- 2 - انظر: المودني، عبد اللطيف. (2011). «المدرسة المغربية ومسارات التربية على القيم المشتركة»، *دفاتر التربية والتكوين*، شتنبر 2011، العدد 5، صص. 9-13؛ مرتبط، عبد الإله. (2011). «المدرسة المغربية ومطلب ترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني: التجليات والتحديات» *دفاتر التربية والتكوين* شتنبر 2011 العدد 5، صص. 28-38؛ بن العزيمة، علاء. (2012). «القيم والمدرسة» *مجلة عالم التربية*، 2012، العدد 21 صص. 202-217؛ الكوكلي، محمد عزيز. (2012). «المدرسة ومنظومة القيم الكونية» *مجلة عالم التربية* سنة 2012 العدد 21، صص. 241-248؛ بوكرة/أغلال فاطمة الزهراء. (2012). «دور المدرسة في التربية على القيم»، *مجلة عالم التربية* 2012، العدد 21، صص. 249-260؛ بهاوي، محمد. (2012). «المدرسة والتربية على قيم التسامح»، *مجلة عالم التربية* 2012، العدد 21، صص. 269-280؛ كشاحي، حسن. (2012). «دور المدرسة المغربية الجديدة في بناء وترسيخ قيم المواطنة لدى المتعلم»، *مجلة عالم التربية* 2012، العدد 21، صص. 281-287؛ مشاط، نور الدين. (أكتوبر 2010). «المدرسة والتنشئة الاجتماعية»، *مجلة علوم التربية*، أكتوبر 2010، العدد 45، صص. 52-60.
- 3- مبارك، ربيع. (2014). *مخاوف الأطفال وعلاقتها بالوسط الاجتماعي*.

- 10- انظر الميثاق، القسم الأول: المبادئ الأساسية: المرتكزات الثابتة والغايات الكبرى صص. 7-8، (الزيارة بتاريخ 26 مارس 2015، الساعة الحادية عشرة صباحا).
- 11 - مذكرة في شأن الأستاذ الكفيل الصادرة بتاريخ 10 نونبر 2009 مصدرها وزارة التربية الوطنية رقمها 156.
- 12 - المذكرة في شأن مباراة الصحفيين الشباب من أجل البيئة ومباراة الصور الفوتوغرافية بتاريخ 10 نونبر 2009 مصدرها وزارة التربية الوطنية رقمها 158.
- 13- المذكرة في شأن الاحتفال بيوم «التاريخ» بتاريخ 10 نونبر 2009 مصدرها وزارة التربية الوطنية رقمها 153.
- 14- المذكرة في شأن الاحتفال بالأيام الوطنية والدولية بتاريخ 30 نونبر 2009 مصدرها وزارة التربية الوطنية رقمها 166.
- 15- المذكرة في شأن الأندية التربوية بتاريخ 30 نونبر 2009 مصدرها وزارة التربية الوطنية رقمها 167.
- 16- المذكرة في شأن مرصد القيم بتاريخ 5 يونيو 2006 رقمها 88.
- 17- الشدوخي، سعد. «مفهوم التربية» منشور بتاريخ 1424/3/24 <http://www.almoslim.net/node/81969> تاريخ الزيارة 29 مارس 2015 الساعة الحادية عشر ليلا.
- 18- «دور المدرسة في تنمية السلوك المدني»، رأي المجلس الأعلى للتعليم رقم 07/2 الصادر في 23 يوليوز 2007 دفاتر التربية والتكوين شتنبر 2011 عدد 5 ص 46-51.
- 19- المودني، عبد اللطيف. (2011). «المدرسة المغربية ومسارات التربية على القيم المشتركة»، دفاتر التربية والتكوين، العدد 5 شتنبر 2011، يصدرها المجلس الأعلى للتعليم، ص 11.
- 20- الكبسي، أحمد محمد. (2010). «المواطنة والوحدة الوطنية مفاهيمها وأبعادها»، (الدار البيضاء) ط. 1، ص 7 ضمن أشغال الندوة حول المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي، المنظمة من طرف مختبر الدراسات الدستورية والسياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية بمراكش بتاريخ 13 - 15 مارس 2009، المنسق امحمد مالكي].
- 21- المرجع نفسه ص 7.
- 22- الميثاق الوطني للتربية والتكوين، المادة 1.
- 23 - يتم إصدار نصوص قانونية وتنظيمية تحدد المهام. بالمقابل، لا يتم إصدار نصوص قانونية وتنظيمية مصاحبة لضمان حقوق المدرس وحياته من المشاكل التي قد تعترضه خلال ممارسته لهذه المهام، وكمثال على ذلك "خلية الإنصات"، حيث وجد المدرس مشكلا مع أولياء التلاميذ الذين رفضوا أن يكون أبنائهم محل انصات، معتبرين ذلك مسا بأسرار الأسرة، فتم تعطيل هذه الآلية على الرغم من أهميتها لأن المدرس وجد نفسه في مواجهة الأسر وغياب نص تنظيمي يحميه ويبين أهمية هذه الآلية في المتابعة النفسية للتمتعلمين والمتعلمين.
- 24- غريب، عبد الكريم؛ الخطابي، عز الدين؛ فاوهار، محمد؛ أغيغة، رقية.
- (2006). الميثاق الوطني للتربية والتكوين - قراءة تحليلية، الدار البيضاء: منشورات عالم التربية/مطبعة النجاح الجديدة، ط. 2، ص. 197.
- 25- المرجع نفسه، ص 312.
- 26- المشيشي، أناس. «دور التنشئة الاجتماعية في نشر قيم التسامح» <http://aafaqcenter.com/index.php/post/1712> - زيارة الموقع بتاريخ 29 مارس 2015 الساعة 21 و 52 دقيقة.
- 27 - غريب، عبد الكريم. 2001. الكفايات واستراتيجيات اكتسابها، الدار البيضاء: منشورات عالم التربية/مطبعة النجاح الجديدة، ط. 1، ص. 34.
- 28 - الحلوتي، إسماعيل. «هل أخفقت المدرسة في ترسيخ منظومة القيم والأخلاق؟» <http://www.tifeltpress.com/8777.html>. زيارة الموقع بتاريخ 29 مارس 2015 الساعة العاشرة مساء.
- 29 - بردوزي، محمد. (2012). تحديث التعليم في المغرب من الميثاق إلى التفعيل، منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان/دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ص. 64.
- 30 - في رأينا، تتطلب الوثيقة الدستورية إعادة النظر في بعض مقتضياتها من أجل التدقيق والوضوح، ومزيد من الضمانات للحقوق والحريات الواردة فيها.
- 31- المادة 23 من المرسوم رقم 2.02.376 الصادر في 6 جمادى الأولى 1423 الموافق 17 يوليوز 2002 بمثابة النظام الأساسي الخاص بمؤسسات التربية والتعليم العمومي كما وقع تغييره وتتميمه. فمشاركة المدرس بفعالية في مجالس المؤسسة يكسبه وعيا بالعمل المؤسسي، والشعور بحقه في اقتراحات التعديلات على المناهج والبرامج، وبالتالي يكون واعيا بأن التغيير مدخله تغيير النصوص القانونية عبر قنوات رسمية، كما يرتفع لديه منسوب الوعي بحقه وواجبه في المشاركة في إصلاح المنظومة التعليمية وتصويب الاختلالات.
- 32 - المادة 26 نفس المرجع السابق.
- 33 - المشيشي، أناس: مرجع سابق
- 34 - بياجي، جان. (1982). علم النفس وفن التربية، ترجمة بردوزي محمد، الدار البيضاء: منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ص. 20.
- 35 - النوبي، محمد علي. (2011)، صعوبات التعلم بين المهارات والاضطرابات، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط. 1، ص. 19.
- 36 - بياجي، جان. مرجع سابق. ص. 18.
- 37 - بياجي، جان. مرجع سابق. ص. 19.